S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/1180
16 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أرد على المذكرة المقدمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية التي عممت بوصفها الوثيقة S/1998/1146، وأن أطلب تعميم هذا الرد باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) البروفيسور الدكتور سيماكولا كيوانوكا
السفير فوق العادة والوزير المفوض
الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

171298 171298 98-39658

مرفق

رسالة من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة ردا على المذكرة المؤرخة ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ المقدمة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

إن حكومة أوغندا تفند بشكل قاطع الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة، والواردة في المذكرة الآنفة الذكر بأن أوغندا ارتكبت جرائم ضد الإنسانية وقامت بانتهاكات لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونورد أدناه صورة رهيبة للحالة السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تستند الى التحقيقات التي أجرتها الوكالات الدولية. وسنبين كيف أن السلطات في ذلك البلد هي التي ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد شعبها بالذات.

من المعترف به دوليا اليوم من جانب هيئة العفو الدولية ومنظمة رصد حقوق الإنسان وغيرهما الكثير من وكالات حقوق الإنسان الدولية، أنه منذ أن تولى نظام كابيلا الحكم، وهو يتحمل مسؤولية ارتكاب اساءات جسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكي تخفي السلطات تلك الانتهاكات الجسيمة، فإنها تبحث عن كبش فداء، وواقع الأمر أن النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو أزمة داخلية فلت عيارها بسبب عدم وجود حكومة ديمقراطية فعالة في الحكم.

لقد بدأ النزاع في بلدتي غوما وبوكافو في آب/أغسطس ١٩٩٨. وقد أفادت هيئة العفو الدولية أن قوات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية دأبت منذ ذلك الوقت على القيام بأعمال اعتقال تعسفية وغير مشروعة وقتلت مئات الكونغوليين بسبب أصولهم العرقية. ودأب المسؤولون الحكوميون ووسائط الإعلام على تحريض الجماهير مرارا على الهجوم على التوتسي. فعلى سبيل المثال، في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، حرضت برامج البث الإذاعي جمهور المستمعين على الهجوم على ذوي الأنوف الطويلة.

وفي الاجتماع الوزاري المعني بالنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المعقود في لوساكا يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أدلى السيد امامامبابازي، وزير الدولة للشؤون الخارجية (التعاون الإقليمي) بالبيان التالي، الذي لم تفند أبدا محتوياته سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لأنها صحيحة:

"إن القضايا الداخلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتمثل فيما يلي: اتجاهات نحو الإبادة الجماعية، فقد عثرت قواتنا مصادفة في شرقي الكونغو على كثير من المذابح التي ارتكبت قبل مجيئنا وكانت هناك تهديدات بارتكاب المزيد لولا مجيئنا. علاوة على ذلك، يوجد ثمة دليل على وقوع مذابح خارج النطاق القضائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا الدليل يوجد في كيسانغاني، وبونيا وموبا. وفي ازيرو، وزعت المناجل استعدادا لاحتمال ارتكاب إبادة جماعية روج

لها المسؤولون في حكومة كابيلا في الإذاعة والتلفزيون. وقد فعل هذا الذين هم في السلطة قبل أن يستولي على ازيرو متمردوا التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية".

لقد وعد القادة الحاليون بمناصرة حقوق الإنسان عندما قدموا الى الحكم، ولكن سجلهم يبعث على الأسى. فقد تعرض المعارضون المدنيون غير المسلحين، والصحفيون وكذلك الناشطون في مجال حقوق الإنسان للاحتجاز والتعذيب، وعكفت القوات الحكومية مرارا على تنفيذ عمليات إعدام خارج النطاق القضائي. وترد أدناه قائمة أخرى تدينهم تتضمن انتهاكات جسيمة أكدتها الوكالات الدولية الإنسانية العاملة في ميدان حقوق الإنسان. وأن ما نعرفه كواقع حقيقي هو أن كابيلا لم يلتزم بالقواعد الملزمة للقانون الإنساني الدولي المطبقة على حالات النزاع المسلح الحالية. وقد رفضت جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوجه خاص، حظر استهداف المدنيين والأهداف المدنية في العمليات العسكرية. وسجل الهجمات غير المميزة لا نهاية له. وبالإضافة الى ذلك، لم تفشل سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية فقط في تنفيذ التدابير التالية ولكنها قاومتها:

- كفالة معاملة جميع المحتجزين بسبب النزاع معاملة إنسانية؛

- إتاحة إمكانية وصول برامج المساعدة الغوثية الى غير المقاتلين في المناطق المتأثرة بالحرب لتسليم الأغذية والأدوية وغيرها من مواد الإغاثة وتسهيل هذه العملية، وتوفير فرص آمنة برا وبحرا وجوا لتقديم المعونة الإنسانية؛

- السماح للوكالات الدولية والإنسانية بزيارة المحتجزين بسبب النزاع؛

- حظر تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود وتيسير تسريح هؤلاء الأطفال وتأهيلهم وعودتهم الى المجتمع؛

- التحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها قوات التحالف الديمقراطي من أجل تحرير الكونغو ومساءلتهم عن تلك الاساءات من خلال اجراءات تفي بالمعايير الدنيا للاجراءات القانونية الواجب اتباعها والمنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي.

وبالنظر الى السجل المذكور أعلاه، فإن قيام السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية باتهام أوغندا بارتكاب انتهاكات ضد حقوق الإنسان لشعب الكونغو هو تشويه غير مقبول للحقيقة. إن ما يمكن أن تستخلصه من هذا الدليل هو أن النزاع الحالي يمثل الذروة في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وقد وصفته هيئة العفو الدولية وصفا حقيقيا عندما قالت إنه يذكرنا بقسوة بأنه ليس من المستطاع بناء الاستقرار والرخاء على انتهاكات حقوق الإنسان. إن هذه الانتهاكات الجسيمة هي التي تذكي نار الأزمة.

ومن السهل طبعا على سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية أن توجه اللوم الى جيرانها، ولكن ذلك لن يجعل الأزمة الداخلية تنقشع.

إن فحص السياسات المتبعة يفضح بوضوح إفلاس تلك الادعاءات. وما شاهده العالم هو سجل سياسي مرعب وحافل بالمآسي؛ وهو سجل مليء بالمحاباة والاستبعاد السياسيين. فقد استبعدت من السلطة مجموعات عديدة من المعارضة الديمقراطية التي ناضلت ضد ديكتاتورية موبوتو على مدى سنوات طوال. ومن أبرز هذه الشخصيات ايتان تشيسي كيد الذي نفي في الداخل. وكثيرا ما أدى توجيه النقد الى النظام الى السجن. ومن كان محظوظا منهم هرب بطرده من وظيفته. إن ما نراه في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو النتائج المرعبة لعدم وجود نظام سياسي مفتوح موثوق به. وقد أفضى الحكم التعسفي والقبلية والمحاباة الى تآكل ثقة أهالي الكونغو الذين حاربوا انطلاقا من الأمل بأن سقوط موبوتو سوف يأتي بحكم ديمقراطي.

إن أوغندا ليست مسؤولة عن محنة جمهورية الكونغو الديمقراطية. فإن فشل الدولة الحاكمة الذي أجبر تواطؤها مع الجماعات المتمردة الموجودة في أراضيها ودعمها لها، جيرانها على الدفاع عن أنفسهم.

فعلى سبيل المثال، انشغلت أوغندا مدة طويلة بقيام المتمردين المدعومين من السودان بعمليات من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشمل هؤلاء قوات التحالف الديمقراطي والمتمردين التابعين لجبهة حنفة النيل الغربية وجبهة الانقاذ الأوغندية الوطنية الثانية. وكل هؤلاء لهم قواعد آمنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يقومون منها بصفة دورية بغزو أوغندا وارتكاب الفظائع.

وفي واقع الأمر، أن أوغندا هي التي لديها قضية خطيرة ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب تواطئها مع حركات التمرد الموجودة في أراضيها والمسؤولة عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بحق الأوغنديين. وترد أدناه بعض التفاصيل. فالعقيد إيبمبا، قائد موبوتو، الذي خطط وقاد هجوم قوات التحالف الديمقراطي ضد أوغندا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، نقله نظام كابيلا الى المقاطعة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية حيث كانت تلك القوات تنفذ عملياتها. وهذا يعني أن أيبمبا سيواصل تسهيل أنشطة قوات التحالف مثلما كان يفعل أيام موبوتو. وقد تم نقله بعد أن احتجت أوغندا بشدة.

ومنذ عام ١٩٩٦، دأبت قوات التحالف الديمقراطي على شن غارات ضد أوغندا من قواعد في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقتلت كثيرا من السكان وأصابت آخرين بجراح ودمرت ممتلكات. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، عندما بدأت قوات التحالف أنشطتها وحتى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، قتل نحو ٥٥٢ شخصا، وأصيب ما يزيد على ٢٥٦ شخصا بجراح، وتم اختطاف ٩٠٤ أشخاص وتشريد ٠٠٠ ٣٥ شخص في الداخل. بيد أن معظم المختطفين جرى إنقاذهم. ولكن أفظع هجوم وقع في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ حيث جرت مذبحة كلية كيتشوامبا التقنية في أوغندا الغربية التي تم فيها إشعال

النار فيما يربو على ٨٠ طالبا حتى لقوا حتفهم، واختطف ١٠٠ طالب. وفيما يلي أبرز الهجمات التي شنتها قوات التحالف الديمقراطي:

التاريخ	المقاطعة	المكان	عدد القتلى	عدد الجرحى	عدد المختطفين
١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦	كاسيسي	مبوندوي	٢٠	-	٤٠٠
٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧	كاسيسي	كاسيسي	٥٠	-	-
٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧	بونديبوغيو	نتوروكو	٢٨	١٢	١٤
آب/أغسطس ١٩٩٧	كابارولي	كارامبي	٣٥	١٤	٧
١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	بونديبوغيو	مخيم اللاجئين بنياكاهوكا	٣٠	-	-
٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨	كاسيسي	كلية كيتشوامبا التقنية	ما يزيد على ٨٠	عدة أشخاص	١٠٠
١ آب/أغسطس ١٩٩٨	كاسيسي	بلدة كاسيسي	٨	٦	-

خاتمة

إن أوغندا ليست مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فأوغندا لم ترتكب أية فظائع. بل على العكس، أوغندا متحمسة لإعادة السلام الى ربوع جمهورية الكونغو الديمقراطية لأن عدم استقرار الحالة هناك أدى الى خلق مشكلة إنسانية هائلة والى زعزعة استقرار جيرانها. ولكننا في الوقت نفسه نؤكد على نحو قاطع أنه بينما تقوم المنطقة بتحديد الطرائق والآليات اللازمة لوقف النار فورا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن القضية الأساسية في الأزمة تتمثل في الحاجة الملحة لإجراء حوار داخلي بين جميع الأطراف الكونغولية. ومهما حاولت جمهورية الكونغو الديمقراطية صرف الانتباه، فإننا نقول بشكل قاطع إن جميع القضايا التي تشغل بال الأطراف الكونغولية ستعالج وستسوى على نحو متبادل عن طرق الحوار. وتحقيقا لذلك، يجب على جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تذعن الى حقيقة وجود استياء داخلي في البلد ولذا ينبغي للسلطات أن تدخل في مفاوضات مباشرة مع كافة فئات المعارضة. وبالمثل من الأهمية أيضا الاعتراف بأن الشواغل الأمنية للبلدان المجاورة هي شواغل مشروعة. ويجب اتخاذ تدابير لضمان عدم انطلاق أي تهديدات من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية تعرض أمن جيرانها للخطر.

ومن جانب أوغندا، فإن مصالحها المباشرة كانت وستظل دائما قائمة على:

- ضرورة كفالة الأمن التام في جميع أنحاء أوغندا فضلا عن حماية أرواح وممتلكات شعب أوغندا؛

- رغبتها في كفالة أقصى قدر من الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى نظرا الى أن عدم الاستقرار في أي بلد مجاور يؤثر تأثيرا مباشرا على أمننا ومواردنا الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤمن بالفوائد الناجمة عن التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين.

إن هذه المصالح مشروعة ودائمة. ولذا، فإن موقفنا بشأن الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعبر عن جهودنا الرامية الى تحقيق هذه المصالح.

وأوغندا، إذ تفعل ذلك، فإنما هي تلتزم بمبدأ عدم التدخل وعلاقات حسن الجوار وفقا لميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وهذا المبدأ، في إطاره الأعم، يوجه علاقاتنا مع جميع البلدان المجاورة، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- - - - -